

## 220 (د-20) اعتماد إعلان بيروت

### إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارها 217 (د-19) المؤرخ 7 أيار/مايو 1997 بشأن الدعوة إلى الإعداد للاحتفال بمرور ربع قرن على إنشاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، لا سيما الفقرة 3 من منطوق القرار التي تدعو فيها حكومات الدول الأعضاء إلى أن تغتنم هذه الفرصة لصياغة رؤية جديدة للمنطقة تنسجم والتطورات العالمية والإقليمية في القرن القادم،

وإذ تشير كذلك إلى دعوة اللجنة إلى إصدار إعلان يتضمن رؤية الإسكوا للمستقبل ودورها في التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع التعاون فيما بينها<sup>(1)</sup>،

- 1- تقرر اعتماد إعلان بيروت، المرفق نصه، باعتباره "رؤية جديدة تحدد دور اللجنة ومهامها بما ينسجم والتطورات العالمية والإقليمية في القرن القادم"؛
- 2- تدعو الدول الأعضاء إلى أن تستلهم عناصر الإعلان في رسم سياساتها وبرامجها الوطنية وفي تعزيز التعاون الدولي والإقليمي فيما بينها؛
- 3- تطلب من الأمين التنفيذي العمل على أن تراعي أنشطة الإسكوا في المستقبل مضمون إعلان بيروت.

### المرفق

### إعلان بيروت

### منطقة غربي آسيا على أعتاب القرن الحادي والعشرين

نحن ممثلي حكومات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجتمعين في بيروت خلال الفترة 27-28 أيار/مايو 1999 في إطار الدورة الوزارية العشرين للجنة، نلتقي اليوم لاحتفال باليوبيل الفضي للإسكوا بعد أن مضى على إنشائها خمسة وعشرون عاماً،

ورغبة من حكوماتنا في الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه شعوبها في تطلعها إلى التنمية المتكاملة المستدامة، وتأكيداً لأصالتها وإسهامها في الحضارة الانسانية، وإيماناً بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، إدراكاً لتطور العلاقات والمشاركة الدولية، واستناداً إلى حصيلة التجربة ودروس الماضي، وفهم الحاضر وأبعاده، والتطلع إلى المستقبل في ثقة واطمئنان،

### وإذ ننتهز فرصة الاحتفال باليوبيل الفضي للجنة،

نقدم رؤيتنا لدورها ومهامها بما ينسجم مع التطورات العالمية والإقليمية في القرن القادم:

- 1- إن تنامي العالمية لا ينال أو يقلل من الأهمية البالغة للعمل على أساس إقليمي. كما أن الطابع العالمي للمشكلات لا يحول دون الخصوصية الإقليمية للحلول والسياسات. والاتجاه إلى العالمية – مع الاحترام الكامل لسيادة الدول – لا يمكن أن يتم بالقفز فوق الإقليمية. فترتيبات التعاون بين مختلف

(1) E/1997/39-ESCWA/19/9، الفقرة 45.

المجموعات الأكثر تجانساً، وبخاصة بين البلدان الصغيرة والمتوسطة، تمثل جسراً للتواصل بين الدول، من ناحية، والعالمية من ناحية أخرى. كما أن اتجاهات ومتطلبات التنمية لا تتحقق دفعة واحدة على مستوى العالم، وإنما تأخذ حظها في شكل موجات إقليمية ومع مراعاة الظروف والأوضاع الخاصة لكل منطقة.

2- إن دور وهدف اللجنة يستندان أساساً إلى التنمية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي، بقصد رفع مستوى النشاط الاقتصادي في غربي آسيا والمحافظة على العلاقات الاقتصادية وتقويتها بين البلدان الأعضاء فيها وغيرها من بلدان العالم. ولا يمكن لهذه التنمية أن تتحقق إلا بالقدر الذي تكون فيه شاملة ومكاملة ومستدامة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

3- إن الاعتراف بسيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل الخلافات فيما بينها بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي هو أساس المجتمع الدولي السليم. إلا أن الدولة غير قادرة، وحدها، على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في غيبة تعاون دولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية يستند إلى السلام العادل والشامل والأمن المتكافئ واحترام مبادئ العدالة والقانون الدولي، وإلى علاقات دولية متوازنة في كل المجالات تستند إلى تعاون دولي فعال وحسّ حقيقي بالشراكة لدى الدول والمؤسسات الدولية المانحة.

4- إن تزايد أهمية التعاون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية يُلقى مسؤولية كبيرة على اللجنة. فهي، باعتبارها جزءاً من منظمة الأمم المتحدة، المكان المناسب لمعالجة القضايا المرتبطة بهذا التعاون، إذ أنها ليست مجرد ترتيب إقليمي للتعبير عن احتياجات وخصائص المنطقة التي تنتمي إليها، بل إنها، في ذات الوقت، تمثل التجسيد الإقليمي للمبادئ والمقاصد العالمية لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها على المستوى الإقليمي.

5- إن مستقبل المنطقة، على مشارف القرن الحادي والعشرين، يتطلب تحويلها إلى منطقة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي، والاحترام المتبادل، لدى الجميع، لحقوق شعوب المنطقة ومصالحها في ظل السلام العادل والشامل والأمن المتكافئ، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وهذه الأحداث لن تتحقق إلا بتعزيز التعاون بين أعضاء اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية، وبتوافر الشروط الموضوعية الآتية من جهة أخرى:

(أ) تحقيق السلام العادل والشامل والأمن المتكافئ والاستقرار في منطقة غربي آسيا، من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاحترام الكامل للشرعية الدولية ولأسس ومبادئ عملية السلام وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام واحترام حقوق شعوبها ورعاية طموحاتها المشروعة؛

(ب) تهيئة البيئة المحفزة للتنمية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي، في كافة المجالات، بما فيها التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات المياه والبيئة والطاقة، الأمر الذي يقتضي توافر نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين الاحتياجات الوطنية والمتطلبات العالمية، وتقوم على التكامل بين مختلف جوانب التنمية البشرية المستدامة، مع الاعتراف بالأدوار المتكاملة لإدارة حكومية فعالة، وقطاع خاص كفؤ، ومجتمع مدني سليم؛

(ج) السعي نحو دمج دول الإسكوا في النظام الاقتصادي والتجاري الدولي من خلال مساعدتها على التعامل مع القواعد التي يركز عليها هذا النظام وتعظيم الفوائد والحد من الآثار السلبية التي قد تنجم عنه، وذلك من خلال إقامة حوار مع المنظمات الدولية المعنية؛

(د) تعزيز أسباب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقه في العيش وتقرير المصير وحقه في التنمية وحرياته الأساسية في إطار احترام الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف القيم الدينية والثقافية والتاريخية، وتحقيق التكامل بين الحرية والمسؤولية على جميع المستويات، في ظل دولة المؤسسات والقانون، ضماناً رئيسياً لكي تواصل المنطقة إسهامها الخلاق في الحضارة البشرية؛

(هـ) أهمية تطوير دور اللجنة من خلال تدعيم أجهزتها الفنية وتوفير الدعم الكافي من نظام الأمم المتحدة بالموارد المالية والبشرية اللازمة لاضطلاعها بمهامها على الوجه الأمثل لتتمكن من دعم جهود الدول الأعضاء ولتصبح منبراً أساسياً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ولتدعيم التعاون الاقتصادي الإقليمي على أسس وطيدة تُسهم في دعم التنمية والتقدم بين دول الإسكوا.

الجلسة العامة الثانية

27 أيار/مايو 1999